الامم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٨
المعقودة يوم الخميس
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثون

الرئيس : السيد أمنيوى (النويد)
ثم : السيد موري (ترينيداد وتوباغو)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البندان ١١٥ و ١١٦ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ وتخطيط البرامج (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)

الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية (تابع)

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

../..

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/42/SR.38
3 December 1987
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البندان ١١٥ و ١١٦ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ وتخطيط البرامج (تابع)

القراءة الاولى (A/42/3 ، A/42/6 و Corr.1 ، A/42/7 و Add.2 ، A/42/16 (Part I) و Add.1 و A/42/512 (Part II) و 532 و 640 ؛ A/C.5/42/2/Rev.1 و A/C.5/42/CRP.1)

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)

١ - السيد بودت (المدير ، شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال ردا على سؤال سابق بشأن معدلات الشواغر أن ثمة قرار قد اتخذ في الاسبوع الماضي مفاده أنه متى ما زاد معدل الشواغر عن ٢٠ في المائة فانه ستتم دعوة مديري البرامج لتقديم قائمة بالوظائف المطلوب شغلها على أساس الاولوية حتى يتسنى جعل معدل الشواغر أقرب ما يمكن إلى نسبة ٢٠ في المائة . أي أنه بعبارة أخرى يمكن أن تحدث في هذه الحالات استثناءات من قرار تجميد التعيينات .

٢ - وردا على سؤال من ممثل المكسيك قال السيد بودت إن القصد من الاعتماد البالغ ٧٠ ٠٠٠ دولار الوارد في الفقرة ١٢-١٠ من الميزانية البرنامجية (A/42/6 (الباب ١٢)) هو تغطية تكلفة استئجار مرافق اضافية في حالة عقد الاجتماع في سانتياغو أو تغطية تكلفة الاجتماع في مكان آخر اذا لم يعقد في سانتياغو .

٣ - وردا على سؤال من ممثل كوبا قال المتحدث إن عمليات الترميم الرئيسية اللازمة نتيجة للزلزال الذي وقع مؤخرا والتي ناقشتها اللجنة في الجلسة السابقة لا يغطيها الباب ١٢ بل هي تشكل جزءا من الباب ٣٣ . ومضى قائلا إن الوثيقة المقرر تقديمها إلى اللجنة الاستشارية سوف تتضمن اقتراحات بشأن إعادة التوزيع بهدف تغطية هذه الترميمات في حدود اعتمادات فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وقال إن المطلوب ليس هو الحصول على مزيد من الاموال ، بل هو إعادة توزيع هذه الاموال خلال فترة السنتين القادمة ، لانه ، كما أوضح من قبل ، لم ينجز حتى الآن سوى جزء من العمل .

٤ - وفيما يتعلق بسؤال ممثل كوبا عما اذا كان من الممكن عزو ارتفاع معدل الشواغر ، جزئيا ، إلى ارتفاع نسبة الموظفين العاملين بعقود محددة المدة ، قال المتحدث إنه ليست هناك سياسة عامة لدى الامين العام ، في السنوات الاخيرة ، تقضي

(السيد بودت)

بعدم تجديد العقود المحددة المدة . وقال إن هذه مسألة تقنية معقدة وهو يحتاج إلى التشاور مع الامين العام المساعد لادارة الموارد البشرية قبل الاجابة على السؤال .

٥ - وبالاشارة إلى الملاحظة التي ابداها ممثل الكاميرون ومفادها أن الامانة العامة قد نسيت فيما يبدو سياسة اللامركزية ، قال المتحدث إن المسألة الاهم قد لا تكون هي اللامركزية بل هي ، على حد قول فريق الخبراء الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة ، تحقيق ترابط واتصال افضل بين انشطة المركز والانشطة التي تضطلع بها اللجان الاقليمية . ومضى قائلا ثمة مشكلة هامة اخرى وهي كيف يمكن تشجيع قيام فهم افضل في اللجان الاقليمية لمشاكل كل منطقة من المناطق التي تقع فيها كل لجنة ، وكيف يمكن تحسين إدماج الاهتمامات الاقليمية في اهتمامات المركز .

٦ - السيد أورتيغا رنالدا (المكسيك) : قال إنه لا يزال يجد مشكلة فيما يتعلق بالاشارة الواردة في الفقرة ١٢ - ٦ إلى "الاحتياجات الاضافية الناجمة عن تغيير مكان الاجتماع" . وأردف قائلا إن هذه العبارات لا تتفق مع الفقرة ٤ (و) من القرار ٢٤٣/٤٠ التي تنص صراحة على انه يمكن للجان الاقليمية أن تجتمع خارج مقارها . وعلاوة على ذلك ، ينص النظام الداخلي للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن اللجنة ستعقد اجتماعاتها في مختلف البلدان على أساس التناوب .

٧ - السيد فونتين - أورتيز (كوبا) : قال إنه هو أيضا سيجد صعوبة في الموافقة على ذلك الباب الى أن يتم ايضاح الفقرة ١٢-٦ . فهي توحي ، فيما يبدو ، بأن اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تقرر أن تجتمع في مكان آخر غير سانتياغو ، بينما الكل يعلم أنها ستفعل ذلك وأن جميع التكاليف المتعلقة بالاجتماع يجب أن تُستوعب لا أن تعامل كتكاليف اضافية .

٨ - السيد بودت (المدير ، شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن من الواضح له من الفقرة المعنية أن اللجنة حرة في أن تجتمع بعيدا عن مقرها . إلاّ أنه على استعداد تام لاعادة صياغة الفقرة .

٩ - وتعليقا على ملاحظة أبداها ممثل الكاميرون ، قال إن اللامركزية ليست ، بطبيعة الحال ، مجرد مسألة إقامة حوار. فلها جوانب ادارية وفنية أيضا ، وفي اطار الاستعراض الجاري تنفيذا للقرار ٢١٣/٤١ يُنظر في أدوار اللجان الاقليمية وأدوار الادارات الاخرى ويولى اهتمام للمجالات التي ينبغي أن تعالجها اللجان وتلك التي ينبغي أن يعالجها المقر .

١٠ - الرئيس : قال ردا على سؤال من ممثل الارجنتين أن جميع الابواب يُوافق عليها في القراءة الاولى على أساس أنه ستُناقش قبل القراءة الثانية توصيات اللجنة الاستشارية وكذلك تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، من حيث انطباقه على كل باب .

١١ - وأضاف قائلا إنه اذا لم يسمع أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٢ ، كما ترد في الفقرات ١٢٩ الى ١٣٢ من تقريرها (A/42/16 ، (الجزء الاول)) .

١٢ - وقد تقرر ذلك .

١٣ - وبذلك ووفق في القراءة الاولى ، دون اعتراض ، على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد بمبلغ ٤٠٠ ٤٥٨ ٣٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة تحت الباب ١٢ لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

١٤ - السيد فيغويرا (البرازيل) : قال إنه مما يشجعه بعض الشيء أن ممثل الامين العام يدرك المشاكل التي تواجه اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . بيد أنه يتعين على الامين العام ، اذا كان غير قادر على أن يحل فورا المشاكل المتعلقة بالتزويد بالموظفين والتمويل ، أن يقدم مقترحات في هذا الشأن الى الجمعية العامة في السنة التالية ، بصدد التقديرات المنقحة .

١٥ - السيد فونتين - أورتيز (كوبا) : أيّد تعليقات المتكلم السابق وأعرب عن الامل في أن يوجه انتباه الامين العام الى الشواغل التي أعربت عنها الوفود .

١٦ - السيد أورتيغا - نالدا (المكسيك) : قال إنه يؤيد تعليقات ممثلي البرازيل وكوبا .

الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية (تابع)

١٧ - السيد بودت (المدير ، شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال ردا على سؤال طرحه السيد مقطري (اليمن) إنه وفقا للممارسة التي يتبعها مركز التجارة الدولية ، تصدر النشرات الصحفية ومذكرات الاحاطة باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية فقط ، وإن كان التقرير السنوي يصدر أيضا باللغة الروسية ليقدم الى الفريق

(السيد بودت)

الاستشاري المشترك . وتوفّر خدمات الترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية الست ، وتترجم الوثائق المتعلقة بمشاريع التعاون التقني ترجمة تحريرية الى اللغتين البرتغالية والعربية حسب الاقتضاء . وقد وافق الفريق الاستشاري المشترك على هذه الممارسة ، وأي طلبات بشأن توفير خدمات ترجمة تحريرية اضافية يتعين تقديمها الى مركز التجارة الدولية عن طريق ذلك الفريق .

١٨ - السيد مقطري (اليمن) : قال إنه مازال يشعر بالقلق بعض الشيء إزاء التفرقة فيما يتعلق باللغات الرسمية . وهو يطلب الى الأمانة العامة أن توعز الى مركز التجارة الدولية بإصدار نشراته الصحفية بجميع اللغات الست .

١٩ - السيد سفياني (المغرب) والسيد العجوزي (الجزائر) : أيدا اقتراح ممثل اليمن .

٢٠ - الرئيس : قال إنه اذا لم يسمع أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٦ ، كما ترد في الفقرة ١٥٣ من تقريرها (A/42/16 ، (الجزء الاول)) .

٢١ - وقد تقرر ذلك .

٢٢ - وبذلك ووفق في القراءة الاولى ، دون اعتراض ، على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد بمبلغ ٨٠٠ ٢٤٢ ١٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة تحت الباب ١٦ لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

٢٣ - السيد المكي (السودان) : قال إن وفده سيكون شاكرا إذا حصل على تأكيد بأن مبلغ ١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سيكون كافيا لمركز التجارة الدولية ، البالغ الاهمية للعالم العربي .

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٢٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الباب ١٣ فقال إن التقدير الاولي المقدم من الامين العام كان يبلغ ٠٠٠ ٠٢٣ ٤٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة وإن اللجنة الاستشارية قد أوصت بالموافقة على مبلغ ٠٠٠ ٥٥٦ ٤٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة . ولم تُنقح التقديرات والتوصيات نتيجة للتدابير المقترحة في التقرير المرحلي المقدم من الامين العام (A/42/234) والاستكمال له (الوثيقة A/C.5/42/21/Rev.1) . ووجه انتباه اللجنة إلى الفقرة ١٣-٢ من تقرير اللجنة الاستشارية وقال إنه حتى بالرغم من أن الملزمة (الوثيقة A/42/6 (الباب ١٣)) تورد الرقم ٣٦,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بوصفه مبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ، ليس من المرجح ، في الواقع ، أن تتجاوز تلك الموارد التقدير الخاص بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ البالغ ٢٠,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وجدير بالذكر أن التجميد الذي فُرض على شغل وظيفة من الرتبة ف - ٥ ، وهو تجميد أعاق المهمة التقييمية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، هو مثال للتطبيق غير المرن لتدابير الاقتصاد العامة (الفقرتان ١٣-٤ و ١٣-٥) . وقد كان نقص المترجمين التحريريين في اللجنة الاقتصادية لافريقيا (الفقرة ١٣-٨) مفاجأة للجنة الاستشارية . ويبدو أن برنامجا تدريبيا بدأ من قبل في اللجنة الاقتصادية لافريقيا كان ناجحا لدرجة "أنه أُرغم على التوقف" . وقد قام البرنامج بتخريج عدد من المتدربين يفوق عدد الوظائف المتاحة ، ونتيجة لذلك توقفت الانشطة التدريبية . ومع ذلك فإن أولئك الذين تدربوا وعُينوا تركوا اللجنة الاقتصادية لافريقيا بعد أن عملوا فيها لفترة قصيرة . وأعرب عن أمله في أن تُتخذ فورا تدابير لعلاج المشكلة .

٢٥ - الرئيس : قال إن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٣ ترد في الفقرات ١٣٤ إلى ١٤٠ من تقريرها (الوثيقة A/42/16 (الجزء الاول)) . وقد نوقشت فعلا بشيء من الإسهاب التوصية الواردة في الفقرة ١٣٨ أثناء نظر اللجنة الخامسة في الباب ٧ .

٢٦ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال إن من المناسب تماما في وقت أزمة مالية وإصلاح ، كما سبق لممثل الكاميرون أن أوضح في إطار الباب ١٦ ، التركيز على تعزيز اللجان الإقليمية . وستقدّم آراء بلده التفصيلية بشأن الموضوع مع نتائج اللجنة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تدرس هيكل الجهاز الحكومي الدولي ووظائفه في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وفي الوقت نفسه ليس واضحا ما إذا كان الخفض الذي توصي به اللجنة الاستشارية (الفقرة ١٣-١٠) يستند إلى سياسة عامة ، أو إلى اعتبارات أخرى . وينبغي أيضا للجنة الاستشارية أن تبين ما إذا كانت توصيتها تتمشى

(السيد لعجوزي ، الجزائر)

مع الاولوية التي منحها الامين العام للحالة الاقتصادية في افريقيا ، ومن ثم ، للجنة الاقتصادية لافريقيا كذلك . وعلاوة على هذا ، إذا كانت تقديرات الامين العام أدنى من التقديرات الاولية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، فإن معنى ذلك هو أن يكون معدل النمو في ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا هو معدل سلبي قدره ٠,١ . وهو يتساءل عما إذا كان تطبيق توصية لجنة البرنامج والتنسيق سيؤدي إلى زيادة التقدير أو لن يؤدي إلى ذلك .

٣٧ - السيد زونغوي (زائير) : قال إن بلده يعلق أهمية خاصة على برامج اللجان الإقليمية . وتعتبر توصيات لجنة البرنامج والتنسيق مشجعة ولكن ، كما هو مذكور في الفقرة ١٣٦ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (الوثيقة A/42/16 (الجزء الاول)) ، ما زال يتعين على اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تتصدى لحالة تُرجأ فيها برامجها وتؤجَّل وتُقلص وتُنهى بسبب تدابير الاقتصاد التي تتمشى مع عملية إصلاح المنظمة ، نصا وليس روحاً .

٣٨ - وأضاف قائلا إن زائير لاحظت بشيء من المرارة عدة توصيات في التقرير الاول للجنة الاستشارية ليست في صالح اللجنة الاقتصادية لافريقيا . فعلى سبيل المثال كان معنى عدم شغل الوظيفة غير المتكررة من الرتبة ف - ٥ عدم استطاعة اللجنة الاقتصادية لافريقيا إنجاز مهامها التقييمية (الفقرتان ١٣-٤ و ١٣-٥) . ويوجد أيضا نقص في المترجمين التحريريين المدرَّبين ، على النحو الموصوف في الفقرة ١٣-٨ . ويخشى وفده ، مثل وفود أمريكا اللاتينية التي تكلمت بشأن الباب ١٣ ، أن تكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا مجرد مثال آخر للجنة إقليمية يُلحق بها ضرر نتيجة للتطبيق الصارم للإصلاح . وينبغي للأمانة العامة أن تقدم تأكيدا جديدا ما بأنه يجري اتخاذ تدابير لعلاج تلك الحالة ، التي تُلقي ، كما ذكر ممثل الجزائر ، شكوكا على ملاءمة الخفض البالغ ٠٠٠ ٤٦٧ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وكما أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١٣٨ من تقريرها ، ينبغي للامين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين بشأن تدابير الميزانية المقصود بها ضمان مكانة الاولوية لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

٣٩ - السيد صفياني (المغرب) : قال إنه لا يوجد مبرر للحالة غير العادية التي أدت إلى نقص في المترجمين التحريريين في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وينبغي للجنة الاستشارية أن تبين ما إذا كان من الممكن تصحيح هذه الحالة وكيفية تحقيق ذلك . ويرى وفده أن من التعسف أن تدابير الاقتصاد قد طُبقت على المهام التقييمية الشديدة

(السيد صفياني ، المغرب)

الحساسية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ويبدو أن هناك ثلاثة نهج لتطبيق تدابير الاقتصاد . ففي بعض الاحوال تطبق تلك التدابير فورا وبشكل تعسفي ؛ وفي حالات أخرى تطبق بمرونة ، كما أن هناك حالات غيرها لا تطبق فيها تلك التدابير إلا بعد إجراء دراسة تمهيدية . وهذه المعاملة التفاضلية تتطلب تفسيرا .

٣٠ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاقتصادية لافريقيا كان لديها بالفعل معدل شواغر مرتفع حتى قبل تطبيق تدابير الاقتصاد . وإذا كان هناك أي باب في الميزانية ينبغي أن تسبق الإصلاح فيه دراسة فهو الباب ٢٣ . ومثل هذه الدراسة ستكون متمشية مع سياسة اتخاذ تدابير علاجية في جميع أجزاء الامانة العامة التي يزيد فيها معدل الشواغر على ٢٠ في المائة .

٣١ - السيدة فانغ بنغ (الصين) : قالت إن وفدها يؤيد تأييدا كاملا قرار الامين العام بمنح الاولوية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . إلا أنه يخشى أن تؤدي تقديرات الامين العام ، عند اقترانها بالتخفيضات الاخرى التي توصي بها اللجنة الاستشارية ، إلى نموٍّ سلبي في ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا مما يؤثر تاثيرا سلبيا على إنجاز البرامج ، كما هو الحال فيما يتعلق بلجان إقليمية أخرى . ووصفت الوظيفة من الرتبة ف - ٥ المخصصة لموظف تقييم بانها حيوية للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وقالت إنه ينبغي للامانة العامة أن تقدم تعليلا أفضل لعدم قدرة اللجنة على شغل تلك الوظيفة . واختتمت كلامها قائلة إن الإصلاح وتدابير الاقتصاد يجب ألا يؤديا إلى إبطاء الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . كما يجب ألا يؤديا إلى إضعاف قدرة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على القيام بانشطتها . ويأمل وفدها أن تُتخذ تدابير فورية لمساعدة اللجنة على إيجاد حل لنقص المترجمين التحريريين لديها حتى يمكن توفير ما يلزم لخدمة المؤتمرات .

٣٢ - السيد زورو (نيجيريا) : قال إن وفده أُصيب بخيبة أمل عندما لم يجد بين مقترحات الميزانية المقدمة من الامين العام بشأن اللجنة الاقتصادية لافريقيا أي خطوات ملموسة نحو تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . كما أنه يأسف لعدم استطاعة اللجنة الاقتصادية لافريقيا القيام بالمهام المطلوبة منها على نحو يفي بالمراد ولانها وجدت صعوبة في توفير خدمات الترجمة التحريرية نتيجة لوجود شواغر لديها لم تُملأ . وقد ذكرت الجمعية العامة بوضوح أن تدابير الاقتصاد ينبغي ألا تعوق إنجاز أي برامج . ومن دواعي الاسف

(السيد زورو ، نيجيريا)

أن ما أعلنه الامين العام من نية منح الاولوية العليا للانتعاش الاقتصادي في افريقيا لا يؤيده أي دليل في الميزانية البرنامجية المقترحة . ولذلك فإن وفده يؤيد بقوة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، كما ترد في الفقرات ١٣٤ إلى ١٤٠ من الوثيقة A/42/16 (الجزء الاول) ، ويحث على اتخاذ جميع التدابير لضمان تنفيذها على نحو مرض . وهو يرجو أيضا من الامين العام أن يعيد جميع البرامج الصالحة التي أُرجئت أو أُجلت أو قُلِّصت أو أُنهيت .

٣٣ - السيد المكي (السودان) : قال إن مدى المراعاة الواجبة من قبل اللجنة الخامسة والامين العام لتعليقات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لافريقيا أمر ذو أهمية حيوية . وإذا روعيت تلك التعليقات المراعاة الواجبة تكون النتيجة هي بالتأكيد طلب اعتماد مالي أعلى مما توصي به اللجنة الاستشارية . وتُبرز أيضا توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ذات الصلة حاجة افريقيا العاجلة إلى التزام حقيقي من جانب الامم المتحدة .

٣٤ - السيد نغايزا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : قال إن الخفض الذي توصي به اللجنة الاستشارية يفاقمه كون الموارد الخارجة عن الميزانية المبينة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ليس من المرجح ، كما هو مذكور في الفقرة ١٣-٢ من الوثيقة A/42/7 ، أن تتجاوز ٤٠٠ ٣٦٦ ٣٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وذلك مقابل الرقم المقدر البالغ ٦٠٠ ٣٥٩ ٣٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة . والانخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية سيؤثر حتما في الوظائف في المراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ . وفي ضوء مشاكل الشواغر غير المملوءة المذكورة في الفقرتين ١٣-٥ و ١٣-٨ ، من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن تتفق هذه الاتجاهات السلبية مع ما أعلنه الامين العام من نية منح الاولوية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٣٥ - السيد مونتي (الكاميرون) : قال إن التخفيضات المقترحة ، ومعدل الشواغر العالي ، وأثره السلبي المقابل على إنجاز البرامج ، كلها أمور تبين أن الانتعاش والتنمية في افريقيا لم يعاملا معاملة الاولوية التي يستحقانها . وفيما يتعلق بالشواغر في وظائف الترجمة التحريرية ، قال إنه هو نفسه يعلم بثلاث حالات لمترجمين تحريريين مدرَّبين ظلوا بلا عمل نتيجة لتجميد التعيينات .

(السيد مونتي ، الكاميرون)

٣٦ - وأضاف قائلا إن الوثيقتين A/42/560 و A/42/674 لا تقدمان ، لدواعي الاسف ، صورة ، كما هو مزعوم ، لاثر اتخاذ قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٣ على البرامج . إذ لم يحدث تعزيز اللجنة الاقتصادية لافريقيا المُتوقع . ويبدو أن الموارد الزائدة التي وُفرت تتعلق بالسفر والإدارة أكثر مما تتعلق بالبرامج المُضطلع بها في الميدان . ويعتبر مضمون الوثيقتين المذكورتين مخيبا للآمال بوجه خاص في ضوء التوصيات الواردة في الفقرتين ١٣٧ و ١٣٨ من الوثيقة A/42/16 (الجزء الاول) . ويأمل وفده أن يقدم الامين العام تقريرا مرضيا يبين بوضوح الآثار المالية المترتبة على الاولوية التي سُتمنح للانتعاش والتنمية في افريقيا ، حتى تكون تحت تصرف اللجنة الخامسة جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار مناسب .

٣٧ - السيد المقطري (اليمن) : قال إنه يشاطر الآراء التي أيدتها الوفود الاخرى فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وإن أحد الاسباب التي تبعث على القلق بوجه خاص لدى وفده هو ظهور تحيز صارخ ضد اللغة العربية بالمقارنة بلغتي العمل الاخريين المستخدمتين في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وهما الانكليزية والفرنسية . ومضى قائلا إن مما يثير الدهشة أن يلاحظ ، في الفقرة ١٣ - ٩ من الوثيقة A/42/6 (Sect. 13) ، أن الطبعة الخاصة من "اللجنة الاقتصادية لافريقيا اليوم" التي ستصدر بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لانشاء اللجنة لن تنشر إلا باللغتين الانكليزية والفرنسية . وأعرب عن رغبته في الحصول على معلومات تبين إجمالي عدد الوظائف المخصصة لكل لغة من اللغات الرسمية في إطار البرنامج الفرعي المعنون "خدمات الترجمة التحريرية" .

٣٨ - السيد غوبتا (الهند) : أيد الرأي القائل بانه في ضوء الصعوبات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لافريقيا والحالة الاقتصادية الحرجة في المنطقة ، ينبغي توخي المرونة عند تطبيق التوصيات العامة للجنة الاستشارية على فرع الميزانية قيد النظر . وأبدى رغبته أيضا في أن يعرف ، في ضوء الاثر الضار الذي يخلّفه تجميد التوظيف على انجاز البرامج ، ما إذا كانت الخطة الحالية لادارة الشواغر مجدية في توفير الموظفين اللازمين للوظائف المتصلة بالبرامج ذات الاهمية الحاسمة .

٣٩ - السيد فتوكيت (أوغندا) : قال إن وفده ، شأنه في ذلك شأن وفود كثيرة أخرى ، يساوره القلق لأن التقرير المطلوب في الفقرة ١٣٨ من الوثيقة A/42/16 (الجزء الاول) لم يقدم بعد ، وأبدى رغبته في العودة الى الموضوع قيد النظر بمجرد صدور ذلك التقرير ، ومضى قائلا إن وفده يشعر بالانزعاج لأن تدابير الاقتصاد تطبق على نحو

(السيد فتوكيت ، أوغندا)

شامل ، مما يؤدي الى انتفاء الاولوية التي يتعين منحها للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وبالنظر الى اعتراف اللجنة الاستشارية بأن تدابير الاقتصاد المطبقة حتى الآن ستخلّف تأثيرا ضارا فادحا على البرامج ، فقد تساءل عما إذا كان رئيس تلك اللجنة لا يعتقد بأن مواصلة التخفيضات ستستتبعه عواقب أشد فداحة من ذلك . وأبدى الرغبة أيضا في أن يعرف ما إذا كان الامين العام قد خطط لاتخاذ أي تدابير محددة بغية تصحيح الاتجاه السلبي ، في ضوء التوصية الواردة في الفقرة ١٣٧ من الوثيقة A/42/16 (الجزء الاول) .

٤٠ - السيد كازيمبي (زامبيا) : أعرب عن بالغ القلق إزاء الاثر الشديد الذي خلّفته التخفيضات في الموظفين على اللجان الاقليمية . وقال إن اللجان الاقليمية التي تأثرت بارتفاع معدلات الشواغر كان ينبغي إعفاؤها من تلك التخفيضات ، لاسيما وأنه تم الاتفاق في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، على ضوء تعزيزها . وذكر أن وفده يطلب تأكيدا جديدا يفيد أن تطبيق تدابير الاقتصاد على اللجان سيكون محل الاستعراض . فالتخفيضات الشاملة ليست ملائمة بالمرة بالنسبة للهيئات التي تحتل موقعا أماميا في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية .

٤١ - واسترسل قائلا إنه بالنظر الى اعتزام الامين العام منح أولوية خاصة الى الانتعاش والتنمية في افريقيا ، فإن وفده يتطلع الى تلقي التقرير المطلوب في الفقرة ١٣٨ من الوثيقة A/42/16 (الجزء الاول) خلال الدورة الحالية .

٤٢ - ومضى قائلا إن المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات تحظى بثقة الدول الاعضاء كما أنها تمول من الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية ولذلك ينبغي الإبقاء عليها عند مستوياتها الحالية وعدم إخضاعها لتدابير الاقتصاد . وفيما يخص النقص في موظفي الترجمة التحريرية ، قال إن من دواعي التقدير أن يحصل وفده على إيضاح للملاحظة التي أدلى بها رئيس اللجنة الاستشارية والتي تفيد بأنه كانت توجد في الماضي زيادة مفرطة في عدد المتدربين من المترجمين التحريريين . وذكر أن توفير الخدمات الكافية من الترجمة التحريرية أمر حيوي لاعمال اللجنة الاقتصادية لافريقيا وينبغي إعادتها الى سابق عهدها في أقرب وقت ممكن .

٤٣ - السيد مودهو (كينيا) : قال إن الوثيقة A/42/674 قد وُصفت في جلسة سابقة بانها رد الامين العام على الطلب الوارد في الفقرة ١٣٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/42/16 ، الجزء الاول) ، وإنه ينبغي منح أولوية عالية لبرنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وأنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا في هذا الصدد ترد في الفقرات ١٥ الى ٣٣ من الوثيقة A/42/674 ، ولكن لا ترد أي إشارة الى تخصيص موارد لتلك البرامج . وقد أُبلغت اللجنة الخامسة ، في اجتماعها الراهن ، بالمشاكل التي تواجه اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وقال إنه يتطلع الى الاستماع الى تفسير من ممثل الامين العام عن الكيفية التي ستستطيع بها اللجنة الاقتصادية لافريقيا القيام ، إزاء تلك المشاكل ، بدور له وزنه في برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٤٤ - وفيما يخص الوكالات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة قال إن اليونيسيف أوضحت في الفقرة ٢٥ من التقرير نفسه إن خطتها المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تنص على أن تظل افريقيا منطقة أولوية طوال المدة المتبقية من هذا القرن . وذكر مجلس الاغذية العالمي في الفقرة ٣٦ أن أنشطته المزمعة في مجال تنسيق السياسة تتضمن عقد مشاورات وحلقات عمل ودورات دراسية على الصعيد دون الاقليمي والصعيد الاقليمي والصعيد العالمي . ولم ترد أي إشارة الى أنه سيجري توفير الموارد للحكومات الافريقية إلا في الفرع المتعلق ببرنامج الامم المتحدة الانمائي . ومما يثير إهتماما أكبر مع ذلك الفرع المتعلق بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية حيث ذُكر في الفقرة ٤٩ أنه على الرغم من أن برنامج العمل المقترح للادارة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ هو في المقام الاول عالمي من حيث شموله ، فإن القصد منه هو أن يوفر ، في إطار هذا المنظور العالمي النطاق ، تركيزا محددا على الحالة الافريقية . وتذهب الفقرة ٥١ الى القول بانه ستصدر في الربع الثالث من عام ١٩٨٩ وثيقة عن الجوانب المؤسسية لسياسة التنمية العامة .

٤٥ - وأردف يقول إن الوثيقة A/42/674 لا تتضمن ، فيما عدا بضعة استثناءات ، سوى قدر قليل من المعلومات التفصيلية عن كيفية منح افريقيا أولوية في فترة السنتين المقبلة . وفي الوقت نفسه ذكّره وفد آخر بانه من المفروض أن برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا سيمول من المصادر الخارجة عن الميزانية . ولذلك طلب الى الامين العام أن يوضح ماهية دوره في برنامج العمل ، حتى وإن كان هذا الدور هو مجرد الحفز .

٤٦ - السيد جميّل (تونس) : قال إن الأولوية التي يُفترض أن تستأثر بها افريقيا في الميزانية ينبغي أن يناظرها توفير موارد كافية . وبدلا من ذلك فإن معدل الشواغر مرتفع في اللجنة الاقتصادية لافريقيا كما سيجري تخفيض مواردها . وقال إن الأمر يستلزم اتخاذ خطوات علاجية على النحو الذي أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق .

٤٧ - السيد أوسيني (النيجر) : أيد القلق البالغ الذي أعربت عنه الوفود الأخرى بصدد محتوى الباب ١٣ . وقال إنه يشعر بالقلق الشديد إزاء التعليق الوارد في الفقرة ١٣٦ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق والذي جاء فيه أنه تم حتى الآن تعطيل أو تأجيل أو تقليص أو إنهاء عدد من النواتج التي صدر بها تكليف والمبرمجة للتنفيذ خلال فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بسبب تدابير الاقتصاد ، بما في ذلك تجميد التوظيف وخفض الإنفاق على السفر والخبراء الاستشاريين . ومضى قائلا إنه ينبغي زيادة الموارد المتاحة للجنة الاقتصادية لافريقيا بسبب دورها الحاسم في افريقيا وللمسؤوليات المنوطة بها بموجب برنامج العمل ، وإن وفده يؤيد التوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق .

٤٨ - السيدة شيروود (الولايات المتحدة الأمريكية) : قالت إن وفدها يتشاطر القلق الذي أبداه الآخرون إزاء ارتفاع معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وعند تنفيذ التخفيضات في الموظفين المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، ينبغي أن يتبع الأمين العام نهجا مرنا تجاه اللجنة الاقتصادية لافريقيا لضمان تنفيذ البرامج الموافق عليها . وكما لاحظ وفدها عند مناقشة التقديرات الموضوعة للجان الاقليمية الأخرى ، فإن الموارد المخصصة لبعض البرامج ليست كافية كما يبدو للخروج بنواتج هامة . وفي حالة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، فإن نصف البرامج الرئيسية تقريبا مخصص لها ميزانية تقل عن مليون دولار ؛ وعلى سبيل المثال سيخصص لبرنامج الشؤون البحرية ٢٠٠ ١٦٨ دولار ومن المقرر أن ينفذه موظف واحد من الفئة الفنية . كما أن برامج البيئة والمستوطنات البشرية والطاقة والعلم والتكنولوجيا تستأثر بأنصبة ضئيلة جدا من ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا وملاك موظفيها .

٤٩ - واسترسلت قائلة إنه بالنظر الى نطاق وتعقد المشاكل التي تعالجها تلك البرامج ، فإن وفدها تساوره الشكوك حول ما إذا كانت الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لافريقيا تستطيع أن تسهم مساهمة كبيرة في إيجاد حل لها . ولهذا فإن اللجنة الاقتصادية لافريقيا يمكن أن تنظر في إمكانية إعادة تنظيم برنامج عملها بغرض تركيز مواردها على عدد أقل من القطاعات . فقد تنظر ، على سبيل المثال ، في إلغاء

(السيدة شيروود ، الولايات المتحدة الامريكية)

ما يمكن تركه جانبا على سبيل الحصر لبرنامج الامم المتحدة للبيئة والموئل من برامج مستقلة بشان البيئة والمستوطنات البشرية .

٥٠ - وذكرت أن الخطة المتوسطة الاجل الحالية تكاد تشمل ، في إطار كل البرامج الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ، برامج فرعية مستقلة كي تنفذها اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفي الخطة المتوسطة الاجل المقبلة ينبغي إيلاء النظر لتحديد الاولويات على أساس البرامج في المجالات البالغة الاهمية بالنسبة لافريقيا والتي تكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا هي المؤهلة وحدها لتنفيذها . وينبغي ألا تفسر إعادة صياغة البرامج على هذا النحو على أنها محاولة لخفض المستوى العام للموارد المخصصة الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بل ينبغي أن تؤدي ، بدلا من ذلك ، الى زيادة فعالية اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن طريق تركيز الموارد على المجالات التي يمكن توقع نتائج كبيرة فيها .

٥١ - السيد فونتين - أوتيز (كوبا) : أيد التعليقات التي أبدتها الوفود الاخرى بشان التقديرات الموضوعة للجنة الاقتصادية لافريقيا . وقال إن هناك تناقضا فيما يبدو ؛ فقد تم اختيار افريقيا بوصفها منطقة ذات أولوية عليا ، ولكن إعلان النوايا الذي أصدره الامين العام لم يُحترم في الميزانية .

٥٢ - ومضى قائلا إن تدابير الاقتصاد الشاملة يمكن أن يكون لها أثر غير متناسب على بعض البرامج ، وهذا ما لاحظته لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١٣٦ من تقريرها . وكما اتفقت لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية بشان هذه المسألة ، فإن وفده يود أن يستمع الى آراء الامانة العامة بشان التناقض القائم بين اعتبار افريقيا منطقة ذات أولوية وبين تخفيض الميزانية المخصصة للجنة الاقتصادية لافريقيا . إذ كيف يعتزم الامين العام الاستجابة للفقرة ١٣٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، الذي أوصت فيه باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان توفير الموارد الكافية للجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل التنفيذ التام لبرنامج عملها وأولوياتها . كما أوضحت اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٣ - ٨ من تقريرها أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا تواجه صعوبة في توفير خدمات الترجمة التحريرية بسبب وجود نقص في المترجمين التحريريين والمدربين . وهذا هو مثال لاهمية معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٥٣ - السيد أورتيغا - نايدا (المكسيك) : قال إن قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ قرار أساسي فيما يتعلق باللجان الاقتصادية الاقليمية . وينبغي تفسير القرار ٢١٣/٤١ في ضوء ذلك القرار الاخير وفي ضوء التوصية ١٥ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى .

٥٤ - ومضى قائلا إن وفده يؤيد بقوة توصية لجنة البرنامج والتنسيق الداعية الى منح أولوية عليا لبرنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . فالمسألة الناشئة تنحصر في أن تكون ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا متناسبة مع الاولوية العليا الممنوحة لافريقيا . وقال إن وفده يتطلع الى رد الامين العام .

٥٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن ممثل الجزائر قد تساءل عما إذا كانت التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية مرتبطة بالتوصيات العامة أم ببعض التوصيات الاخرى . وردا على ذلك ، ذكر أنه يود القول بأن التخفيضات المتعلقة بكل اللجان الاقتصادية الاقليمية مرتبطة بالتوصيات العامة .

٥٦ - ومضى قائلا إنه طرحت أسئلة حول الكيفية التي يمكن أن تفسر بها اللجنة الاستشارية هذه التخفيضات في ضوء اعتبار برامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ذات أولوية عالية . والحالة تتلخص في أن اللجنة الاستشارية تنظر في مقترحات الامين العام وتقدم تقريرا عنها الى الجمعية العامة . وعندما طبقت الامانة العامة توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، وبصفة خاصة التوصية ١٥ والتوصيتان المتعلقتان بالسفر والخبراء الاستشاريين لم تُعف اللجان الاقتصادية الاقليمية من ذلك . ولم تطبق التوصيتان بنفس الطريقة على كل من اللجان الاقتصادية . بيد أن خصم الدوران طبق بطريقة شاملة على جميع أبواب الميزانية ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، وقد صارت اللجنة الاقتصادية على نفس المنوال .

٥٧ - واسترسل قائلا إنه يعتقد بوجود سوء فهم بسيط بين بعض الوفود التي ترى أن تطبيق خصم الدوران معادل فيما يبدو لاقتراح خفض الوظائف . فملاك الموظفين على النحو المقترح للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ هو نفس الملاك المقرر للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، كما يطلب الى الامانة العامة أن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة بشأن التدابير المحددة التي تنوي اتخاذها ، على أساس كل وظيفة على حدة ، لتنفيذ التوصية ١٥ بصفة خاصة . وعندئذ فقط سيكون بمقدور الوفود أن تتبين عدد الوظائف المقترح تخفيضها من مختلف اللجان الاقتصادية وأن تتبين مدى المرونة التي توختها الامانة العامة عند تطبيق التوصية ١٥

(السيد مسيلي)

فالامانة العامة تقول إنه لا يتسنى في المراحل الراهنة تبيان عدد الوظائف التي يتعين خفضها أو موقعها أو رتبها .

٥٨ - وذكر أن الامانة العامة ، تفاديا منها لخلق الانطباع بانها تماطل في تنفيذ التوصية ١٥ ، قدرت تكلفة ملاك الموظفين بما يقل عن ١٠٠ في المائة . والواقع أن تكلفة كل وظيفة في الميزانية قد قدرت بنسبة ٨٧,٥ في المائة في حالة الوظائف من الفئة الفنية ونسبته ٩٢,٥ في المائة في حالة الوظائف من فئة الخدمات العامة . وتم تطبيق هذا التقدير للتكاليف على نحو شامل . وعند دراسة الاجراء الذي اتخذه الامين العام وبحث حالة الشواغر ، خلصت اللجنة الاستشارية الى أن تكلفة الوظائف من الفئة الفنية ينبغي ألا تقدر بنسبة ٨٧,٥ في المائة بل بنسبة ٨٥ في المائة . وهذه هي عملية لتقدير التكاليف لا لزيادة الشواغر . ولهذا لا يكون من الصحيح القول مثلا ، بانه نظرا الى أن معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يبلغ ٣٩,٩ في المائة بالنسبة للفئة الفنية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ فإن الخصم الاخر الذي توصي به اللجنة الاستشارية سيؤدي الى أن يصبح إجمالي معدل الشواغر نحو ٣٢ في المائة . وقال إن معدل الشواغر سيظل ٢٩ في المائة ؛ بيد أن ما تقول به اللجنة الاستشارية هو أن الوظائف ذات الصلة ينبغي أن تقدر تكلفتها بما يقل عن الرقم الذي حدده الامين العام .

٥٩ - وأردف يقول إنه تم التسليم بانه يستعصى عمليا على المنظمة أن تعين موظفين يستطيعون الالتحاق بالخدمة في ١ كانون الثاني/يناير من كل فترة سنتين . فقد دلت الخبرة على أن الامر قد يستغرق فترة طويلة تصل الى عام من أجل إنجاز عملية التوظيف . والميزانية تغطي سنتين وتصبح المسالة بالنسبة للجنة الاستشارية هي : لماذا ينبغي إعداد ميزانية الوظيفة لمدة سنتين إذا كان سيجري شغلها لمدة ١٢ شهرا فقط ؟ وهذا هو معنى خصم الدوران . وتوصية اللجنة الاستشارية تعكس أنه حتى بعد اقتطاع نسبة الـ ١٥ في المائة التي أوصى بها فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، فإن معدل الشواغر سيظل يتجاوز ٥ في المائة ، ولن تدعو الحاجة ، مع وجود معدل الشواغر هذا ، الى اقرار كامل التقدير الموضوع لتكاليف الموظفين .

٦٠ - وردا على ممثل فرنسا ، الذي تساءل عما إذا كانت اللجنة الاستشارية قد أخذت الاولويات المحددة في الحسبان عند التقدم بتوصياتها قال إن اللجنة الاستشارية تقدمت بتوصياتها على أساس مقترحات الامين العام المعروضة حاليا على اللجنة الخامسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠